مستشفيات لتعليم الصحافة

نواف التميمي

خصّص معهد الجزيرة للإعلام العدد الـ 16 من مجلة «الصحافة»، وعنوان غلافه «كليات الصحافة.. مائة عام من العزلة»، لموضوعات تخصّ تجربة تدريس الصحافة في العالم العربي. لخصت محتويات العدد (صدر الشتاء الماضي) أبرز المشكلات التي يعاني منها تعليم الصحافة في الجامعات العربية، من قبيل قلة الأساتذة المهنيين، وطرق التدريس وأدواته وانعكاسها على معايير اختيار أعضاء هيئات التدريس، وتوسّع الفجوة المعرفية بين بعض المدرسين والطلبة. وتناولت موضوعات المجلة ضرورة إعادة تأهيل المناهج والكفاءات التدريسية في المؤسسات الأكاديمية، مع ضرورة توفير التدريب المستمر للأكاديميين، والتطوير المستمر للمناهج.

بالنظر إلى تاريخ الصحافة، بوصفها ممارسة مهنية بدأت تتشكل في القرنين السابع والثامن عشر، وبرنامجاً أكاديمياً ظهر في الجامعات والمعاهد لاحقاً، يُلاحظ الحضور الدائم للسؤال المتعلق بـ«كيف نعلم الصحافة»، إذ لمس المحرّرون، منذ وقت مبكّر، أن التعقيد المتزايد للعمل الإخباري وتشغيل المؤسسات الإعلامية يتطلب قدراً كبيراً من التدريب المتخصص. وقد ارتفعت وتيرة تكرار السؤال وإلحاحية الإجابة عنه عملياً، خلال السنوات الأخيرة، مع الطفرات السريعة التي شهدها المجال، ولا سيما ما سبّبه ظهور الصحافة الرقمية الشبكية على مستويي الممارسة المهنية والحاجة لتطوير مناهج تعليم. وبالتوازي مع ذلك، استمر البحث عن علاقة «مثالية» متوازنة بين التكوين الأكاديمي النظري وضرورات التدريب المهني في تعليم الصحافة، ذلك أن توافر الأول شرط إجباري في المؤسسات الأكاديمية، فيما لا يمكن تجاهل الثاني كضرورة لتمكين الخريجين من الالتحاق بسوق العمل، وقد كسبوا المهارات المطلوبة والمُنافِسة. وفي سياق البحث عن هذا التوازن بين ما هو أكاديمي وعملي في تعليم الصحافة، مالت المبادئ الواردة في وثائق منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة (يونسكو)، والخاصة بالتعليم الجامعي لتخصص الصحافة، إلى أهمية أن يكون معلمو الصحافة مزيجاً من الأكاديميين والممارسين؛ ومن المهم أن يتمتع الممارسون بخبرات عملية كافية كصحافيين. وقد شكلت هذه المبادئ توليفاً للمحتوى الموضوعي لتعليم الصحافة، وفقاً لفلسفة المجلس العالمي لتعليم الصحافة (WJEC) التي تَعتبر الصحافة ممارسة اجتماعية ذات قاعدة معارف ومهارات متعدّدة التخصصات بطبيعتها. يستعرض محرّرا كتاب «تعليم الصحافة العالمية في القرن الحادي والعشرين.. التحديات والابتكارات»، Godman وSteyn، أبرز التحدّيات التي تواجه تعليم الصحافة في راهنٍ تهيمن عليه الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والتقنية والثقافية. وهي التحدّياتُ نفسها التي أوردها تقرير لمنظمة «مراسلون بلا حدود»، جاء فيه أن السنوات العشر المقبلة ستكون عقداً حاسماً لحرية الصحافة، بسبب تراكم الأزمات على باب صاحبة الجلالة، سواء تعلق الأمر بأزمات جيوسياسية (عدائية النماذج الاستبدادية وتغول السياسات القمعية) أو بأزمة ثقة (التشكيك في مصداقية وسائل الإعلام، والشعور بالكراهية تجاهها) أو بأزمة اقتصادية (شحّ موارد المؤسسات الإعلامية المالية). وبعد استعراض تداعيات تفشّي الشعبوية في أنحاء العالم، وما رافق ذلك من هجوم على الصحافة، ومحاولات تقويض سلطتها وتشويه سمعتها في زمن شيوع «الأخبار الزائفة» و«الحقائق البديلة»، يسأل المحرّران: ما الذي يمكن أن يفعله الأكاديميون والصحافيون للرد على مثل هذه الاتجاهات غير الديمقراطية؟

في سياق البحث عن المناهج الأفضل لتعليم الصحافة، يقترح توماس باترسون، الأستاذ في كلية هارفارد كينيدي، في مقال نُشر في صحيفة هارفارد جازيت، أن الطريقة الوحيدة لإنقاذ صناعة الصحافة إعادة تشكيل مناهج تعليم الصحافة بالكامل. واقترح نموذجاً أطلق عليه اسم «نموذج المستشفى التعليمي»، يعتمد على فكرة أن الصحافة يجب أن تعمل كمهنة مماثلة لمهنة الطب، وكما تُدرب المستشفيات التعليمية طلاب الطب بالسماح لهم بعلاج المرضى وإجراء البحوث، يجب أن تدرّب كليات الصحافة الطلاب بالسماح لهم بإنتاج محتويات حقيقية.

صدمة التسريب الإيراني وعبرته

ممدوح الشيخ

منذ ميلاد نظام ولاية الفقيه في إيران، كانت العلاقة بين الثورة والدولة مطروحة بدرجات متفاوتة من الحدّة. ومنذ أن فر الرئيس السابق، أبو الحسن بني صدر، من البلاد في 1981، والتقاطع يشكّل مصائر قضايا كثيرة وسياسيين كثيرين. ومن رحم هذه الثنائية، وُلدت ثنائية المعتدلين والمحافظين، بما شهدته من تنافساتٍ وصراعات. وقد نشأ النظام محكومًا ببنيةٍ تُمسك فيها أطراف نافذة بالقرار السيادي. وجميعها لا يخضع وجودها، ولا تقييم أدائها، ولا ما تتصرّف فيه من أموال، ولا ما تتمتع به من صلاحيات تنفيذية واسعة، لأية سلطة منتخبة.

والتسريب الذي ظهر أخيرا لوزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، حمل تفاصيل مهمة ودلالات أكثر أهمية، في مقدمتها أن هناك داخل جهاز الدولة الإيراني، بعد كل ممارسات المحافظين القاسية، من يريد تغليب منطق الدولة على منطق الثورة، ولو جزئيًا. وكما هو المشهد في 1988، عندما لم يجرؤ أحد سوى هاشمي رفسنجاني على إطلاع القائد الخميني على حقيقة التهديد الأميركي لإيران إذا لم تقبل إيقاف الحرب مع العراق، كان مشهد جواد ظريف، في يناير/كانون الثاني 2020، وهو يتلقى «لكمات سياسية» داخل مجلس الأمن القومي الإيراني، لأنه تجرّأ وسأل عن حقيقة سقوط الطائرة الأوكرانية.

والتعارض الذي اعتبرته وسائل إعلامية عديدة أكثر أهميةً في ما ورد في التسريب، كان بين ظريف وقائد فيلق القدس، الراحل قاسم سليماني، وتلك النقطة الأشد هشاشةً والأكثر عرضةً للانفجار في علاقة «مؤسسات الثورة» و«بيروقراطية الدولة». وكما ورد في التسريب، وصف ظريف دوره في السياسة الخارجية للبلاد بـ «الصفر»، قائلًا: «يجب أن تكون سياسة ساحة المعركة أيضًا إحدى وظائف استراتيجية الدولة، لكن هذا ليس هو الحال، فسياسة ساحة الحرب هي التي تحدّد ماهية سياسة البلاد».

وعلى الرغم من تعدّد القضايا المهمة في التسريب، قد تكون الحقائق المتصلة بالعلاقات الإيرانية الروسية الأكثر أهمية، لجهة الفهم الأقرب إلى الدقة لعلاقات طهران وموسكو، فالتسريبات تحمل اتهامًا صريحًا لروسيا بالسعي المتعمد إلى إفساد الاتفاق النووي بين إيران والغرب. والدبلوماسي المخضرم واضحٌ في اتهامه روسيا بالسعي إلى إبقاء إيران عالقةً بين موسكو والغرب. وفي تحليله ممارسات قاسم سليماني بين انتهاء المفاوضات وسريان الاتفاق، فجّر وزير الخارجية الإيراني قنابل مدوّية، وأكثر إثارةً للدهشة، واستحقاقًا للتأمل، أنه بعد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق النووي، في يوليو 2015 وحتى سريانه في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه، وقعت أحداث ضد الاتفاق النووي، وقال حرفيًا: «في هذه الأشهر الستة، كان الحدث الأول هو زيارة قاسم سليماني إلى موسكو». وأكد الوزير أنها تمت بإرادة روسية، ومن دون سيطرة من وزارة الخارجية الإيرانية، وكانت تهدف إلى «تدمير إنجاز وزارة الخارجية» بإرادة روسية!.

وفي واقعةٍ تختلط فيها الملهاة بالمأساة، يقول ظريف عن زيارة الرئيس السوري، بشار الأسد، إلى إيران، قبل أربعة أعوام، «نسّقنا للزيارة، أنا وسليماني، ولكن عندما أحضروه لم أكن على علم بذلك، فقد شاهدت الخبر على شاشة التلفزيون»!.

وإلى جانب الانفجار الكبير في طهران وشظاياه في موسكو، كانت هناك للزلزال هزّة ارتدادية صغيرة في واشنطن، فقد تضمّن التسريب اتهامًا كان من الخطورة بحيث نفاه وزير الخارجية الأميركية السابق، جون كيري، فورًا، مؤكدًا أنه لم يُبلغ الإيرانيين أي معلومات عن عملياتٍ سرّية إسرائيلية في سورية. ويأتي هذا الجدل بشأن التسريب في ظل تباعد علني في موقف تل أبيب وواشنطن من العودة إلى الاتفاق النووي، حتى أن تل أبيب، في سابقةٍ في علاقاتهما، تتهم واشنطن بتجاهل مصالحها في المفاوضات الجارية. وعلى الأرجح، ما تم تسريبه من هذا الحوار المطول هدفه أن يخرج إلى العلن دليلٌ قاطعٌ على أن العلاقات بين الحرس الثوري وموسكو تتجاوز مصالح إيران «الدولة»، وتلك رسالةٌ تبلغ الغاية في الأهمية للداخل الإيراني والعالم.

(كاتب مصري)

العرب ورفض الذات الجمعي

سامر خير أحمد

تثير الانتباه تلك الحساسية المفرطة تجاه نقد ثقافتنا، نحن العرب، التي نتعاطى بها مع العالم من حولنا، ومع أبناء جلدتنا حين يصدر عن واحدهم كلام ينطوي على نقد ثقافتنا الجمعية أو ربما المزاح بشأنها. وعادة ما يجري تلبيس تلك الحساسية تجاه النقد لبوس الدفاع عن أصالتنا، أو عن عاداتنا وتقاليدنا، أو عن ديننا، فيما جوهر الأمر أننا نثور ونغضب ونتصرّف بحساسية مفرطة لأننا نفتقر إلى الثقة بذاتنا الجمعية، أمة وشعوبا في هذه المرحلة التاريخية الراهنة؛ أي أننا نرفض ذواتنا المعاصرة، لما فيها من تأخر حضاري وهزيمة عسكرية وافتقاد للحرية وحقوق الإنسان الطبيعية. ندرك أن فينا مركب نقص، ونتمنّى أن لا يراه أحد، فإذا ما رآه وأدركه غضبنا منه، لأننا في الحقيقة غاضبون من أنفسنا.

خذ مثلاً ما جرى في غير بلد عربي، حين تعرّض برنامج تلفزيوني ما، ساخر أو جاد أو حواري أو إخباري، بالنقد لشخصيةٍ قياديةٍ ذات طابع طائفي أو قبلي أو جهوي، أو لعادات منطقة جغرافية ما ولهجتها. ثارت، على الفور، الفئة الاجتماعية التي تنتمي لها تلك الشخصية العامة، أو التي عُرضت ثقافتها وسلوكها بطريقةٍ تنطوي على المزاح، معتبرةً الأمر مساساً بالطائفة كلها، أو القبيلة أو المنطقة الجغرافية، لا مجرّد نقد لشخصٍ ما، أو مجرّد مزاح لا يُقصد منه الإساءة. وبهذه الطريقة، تتيح الطائفة أو القبيلة أو المنطقة الجغرافية التي ثارت لمن لم يسمع بالأمر أن يعرف به، فينتشر، ويتضاعف أثره غير المرغوب، وتكون نتائج ردّة الفعل الغاضبة عكسية تماماً. والحساسية الزائدة هذه التي نعطي من خلالها لمواقف تافهة وعابرة قيمةً أكبر من حجمها الحقيقي، هي إحدى مؤشّرات انخفاض تقدير الذات الجمعية واحترامها التي تجتاح إحساسنا بأنفسنا، أمة تعيش على هامش التاريخ حالياً، بينما تحتشد ذاكرتها بأمجاد الماضي، وقصص التفوق والتأثير الحضاري.

لكن هذا ليس كل شيء. الأمر لا يتوقف عند الحساسية الزائدة تجاه النقد والمزاح. ينتابنا دائماً شعور بعدم القيمة مقارنة بالأمم الأخرى. مثلاً، يتناقل الناس قصصاً خيالية عمّا يسمونه «كوكب اليابان»، حيث تجري الحياة هناك بمثالية مدهشة. والأمر يشبه إعجابنا بـ«الخواجا» المستمر منذ وطئ ذلك الخواجا أرضنا، مستعمراً ومنتصراً في أواخر القرن الثامن عشر، بما يتوافق وقول ابن خلدون في مقدمته: «المغلوب مولع أبداً بتقليد الغالب». أما حكاية كوكب اليابان فإنها تشي بما يفيض عن قاعدة ابن خلدون: إنه الشعور بعدم القيمة، والدونية مقارنةً بالأمم الأخرى، فكان مفاجئاً لكثيرين ما عرضه مقطع فيديو جرى تناقله لمّا انتشر فيروس كورونا المستجد قبل عام، لصراع بين سيداتٍ على شراء كمّامات داخل متجر في طوكيو، كشف أن اليابانيين أناس عاديون، يعيشون على كوكبنا نفسه، وتنتابهم مخاوف البشر التقليدية ومشاعرهم ذاتها من غيرة وقلق وعدوانية وتعلق بالحياة!

ولعل شيوع نظرية المؤامرة بين العرب في هذا الزمان ليس بعيداً عن شعورهم الجمعي بانخفاض تقدير الذات، فالنظرية المتهافتة تلك قوامها أن الأمم الأخرى تشعر بقيمتنا وتعرف قدرتنا، لذلك تتآمر علينا، كي لا نحقق أنفسنا ونلج في التاريخ من جديد. لا ننظر إلى أنفسنا باحترام، نتيجة تأخرنا الحضاري وهزيمتنا التي باتت مزمنة، ونعرف أن الأمم الأخرى تدرك هامشيتنا وضآلتنا الحضارية، فنريد، عبر نظرية المؤامرة، أن نقنع أنفسنا بعكس ما يسكن فينا. وليس موقف عامة الناس في الدول العربية من تلقي لقاحات كوفيد 19 عن ذلك ببعيد، إذ هل ثمّة تفسير عقلاني لما شاع بين قطاعات غير قليلة منهم، إن الغرب يريد زرع شرائح إلكترونية في أجسادنا، كي يتمكن من تتبعنا ومراقبتنا؟!

> **لعل شيوع نظرية المؤامرة بين العرب في هذا الزمان ليس بعيداً عن شعورهم الجمعي بانخفاض تقدير الذات**

هذا الشعور المتوطن فينا بانخفاض تقدير الذات، يدفع إلى تبديد طاقات موجودة فعلاً، وقدرات فردية عربية يمكن أن تنجح وتبرز في أوطانها، بدل أن تهاجر نحو الغرب، لأنه يزرع فينا شعوراً عاماً بالفشل، حتى لو حققنا إنجازاتٍ مهمة، يمكن أن تكون بمثابة خطواتٍ إيجابيةٍ على طريق التحقق الحضاري. وهكذا نحارب النجاح، لأننا لا نظن في أنفسنا قدرة جماعية على النجاح، شعوبا أو أمة، بحيث يكون حاصل جمع نجاحات أفراد يلقون من أوطانهم ومجتمعاتهم التشجيع والتصفيق والمباركة والمساندة نجاحاً وطنياً شاملاً، يعيد فينا الثقة بالنفس والشعور بالكرامة، ويضعنا على طريق العودة إلى مسار التاريخ.

ربما علينا هنا، ومن أجل مزيد من الموضوعية، إلقاء الضوء على استثناءات في الحالة المصرية تجاه ما سبق من أوصاف للحالة العربية بعمومها، وهي وإن كانت استثناءات قليلة، لكنها تشي بتحقق أكبر في الوعي الجمعي المصري في مسألة تقدير الذات الوطنية، نظراً إلى ترسّخ شعور الدولة والشعب في مصر بعد أكثر من مائتي سنة من تأسيس دولة محمد علي، التي هي أول دولة عربية حديثة، ففي مصر، لا يثور أهل الصعيد مثلاً لأن سمير غانم أو عادل إمام تعرّض لهم بالمزاح، وعادة ما يحتفي الناس بنجاح فرد مصري في حقل معرفي أو إبداعي ما، ويجعلونه مصدر فخر يضاف إلى رصيدهم الوطني.

في محصلة أحوال العرب، السبب في شيوع نظرية المؤامرة، أو في شعور الدونية تجاه الأمم الأخرى، أو في الحساسية المؤدّية إلى الغضب تجاه النقد والمزاح، لا يكمن في مسائل ثقافية متعدّدة، ولا في ضعف التعليم أو انخفاض المعرفة، ولا في الظروف المعيشية والاقتصادية، على أهمية كل هذه الأسباب في مشكلات كثيرة نعيشها، بل السبب الحقيقي شعورنا الدائم بضعف تقدير ذاتنا الجمعية، ورفضنا أنفسنا بوصفنا أمة في هذه الظروف التاريخية الصعبة والمهينة والمذلة، الراهنة. وعلى هذا، يعد الاهتمام بالبناء النفسي لشعوبنا وأمتنا، عنصراً أساسياً في تجاوز أزمتنا الحضارية الراهنة، وهي ليست مهمة جهة واحدة بالتأكيد، بل واجب كل من يدرك جوهر المشكلة، ويمكن أن يساهم في التصدّي لها: بين الشباب على وجه الخصوص، لأنهم رهان المستقبل، وبين الكبار أيضاً الذين أهدرت أعمارهم عقود الهزيمة والتأخر، بكل مفرداته وتجلياته.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير

عماد حجاج

كمن عاش طوال حياته في فيلم

عائشة بلحاج

«حياتنا سينما». كثيراً ما نقول ذلك، كلّما واجهتنا مواقف غريبة. وننسى أنّ الحياة حدثت أولاً، ثم جاءت السّينما لتحتفي بها. مع ذلك، لا أحد يشكّك في أنّ بوسع السينما التغلّب على الحياة، في الواقعية والسّوريالية والصّدق والألم والعمق والأثر. في الحَجر الصحي، يمكن تصنيفي ضمن الذين يختنقون تحت ثقل أيّامه، على الرغم من أنّني اعتدتُ البقاء في البيت أياماً متتالية، من دون إحساسٍ بالضّيق، فأشياء مهمة في الحياة تتطلبُ تركيزاً وحميمية وعزلة، لا تتوافر إلّا في البيت، مثل القراءة، الأفلام، الموسيقى، الطبخ، الراحة... لكن ما الذي ينقص؟

المقهى والمشي، إنّهما أكثر ما أفتقده في العزلة التي كنت أدخلها طوعاً عدة أسابيع؛ أذهب إلى العمل نصف اليوم، ثم أقضي بقيته في مقهى لإتمام عملٍ عالق، أو لإنهاء نص متشنّج أو للدراسة. بعدها أغادرُ في رحلةٍ تطول أو تقصر، أكون فيها اجتماعية للغاية، وأستمتع بالحياة الخارجية. لكن في ذلك كله أستمتع بالمشي قدر الإمكان، وبلحظات الجلوس في المقاهي، حتى لو كان ذلك للعمل، وليس للمتعة.

الآن، أنظر إلى البيت باعتباره مكاناً ضيقاً للغاية. فقط ما نفعله يشغلنا قليلاً عن التفكير، في ضيق الجدران وثقلها؛ الأفلام والكتب تصبح العوالم الأرحب. وتمتلك السينما بشكل خاص القدرة على أن تكون النافذة الأكثر إراحة للذهن، في لحظات التّعب والملل واللّاجدوى، فتعيش ساعة ونصف ساعة (المدة المثالية لفيلم) في عالم آخر، وأُفضّلُ عالماً طبيعياً، فيه مساحات خضراء، وبحر، وجبال... مشاهد تؤثث الفيلم، وتمنحك تجربة الاتحاد مع الطبيعة.

هنا تنبش ذاكرتي أفلام الخيال العلمي، حيث يقضي رواد الفضاء بعض الوقت، في مشاهدة فيديوهات للطبيعة بأبعادٍ تجعلها حقيقية ما أمكن، نحن الآن أشبه بهم. من جهةٍ أخرى، أحاول قدر الإمكان تجنّب الأفلام التي تطرح أسئلة وجودية؛ لأنّنا نعيش أزمة وجود غير مسبوقة، وأذهاننا تسرح بنشاطٍ مفرط في أرض الحيرة والشك. بحيث لا نحتاج أفلاماً تضاعف ذلك، وتدفعنا إلى الوقوع في حُفر الاكتئاب.

«Never gonna snow again» فيلم بولندي من إنتاج 2020، بطله شاب أوكراني يعمل مدلّكاً منزلياً في بولندا، ينتقل كل يوم من شقته الفقيرة إلى حيّ فاخر، حاملاً سريراً متحرّكاً على كتفيه، ليُقدّم خدماته لسكّان الحيّ من الطبقة الفاخرة صاحبة الهموم المختلفة. وهو الصّموت غريب الأطوار؛ في جلسات التدليك ينوّم زبائنه، وغالباً زبوناته، ليطوف في بيوتهم/هن، ويأخذ راحته فيها بالرقص وتجربة الحياة في كل منها... في طقوس غريبة.

ينهي المدلّك فجأة علاقته بالحيّ في عرض سحري، في مسرح المدرسة الفرنسية، حين يختفي خلال العرض من حياة الأجساد التي تعرفها أصابعه جيداً، الأجساد المتعبة من الضّغوط والكحول والمخدّرات والآمال الخائبة.. هذا الفيلم لم يغادرني منذ شاهدته.

قدرة السّينما على زعزعة كياننا تفوق قدرة أيّ فن آخر؛ الموسيقى قد تحلّق، تسافر بك، وتهدئ حروب عقلك، لكن السّينما تفعل هذا ونقيضه. تدفعك إلى التفكير، لتعيد النظر. تخرج من حياتك إلى حيواتٍ أخرى تتقمصك بالكامل، فتخرج من القاعة، إذا شاهدتَ فيلماً فيها، وأنت لا تزال داخل الفيلم، أو تغادرها، والفيلم لا يزال مستمراً معك خارجها، وأنت جزء منه؛ أنت البطل(ة)، تمشي كأن كتفيك غير عالقتين بجذعك، خفيفتان وواثقتان كأنّ خلفهما كاميرا مخرج، سيوقفك في أي لحظة...

الوقت ليل، وأنت تسير في مكانٍ كان آمناً بالأمس مثل كل يوم، لكنّه تحوّل اللحظة إلى منطقة خطيرة، لأنّك رأيت في الفيلم أحياء تشبهه، وكانت بالغة الخطورة، تحمل مفاجآتٍ أنت متأهب لها، وتنتظر مع كل انعطافةٍ حدثاً ما. لا ترغب في أخذ تاكسي، لأنّ السائق قد يكون من شخصيات الفيلم العدوانية.

لا يقدر كل فيلم شاهدته أن يحمل لك هذه المشاعر، لكن فيلم «الحافّة»، للمخرجة المغربية ليلى الكيلاني، المنتج عام 2011، وصوّر قصة شابة في طنجة تعمل في مصنع تقشير الجمبري (الروبيان) نهاراً، وفي الدّعارة والسرقة ليلاً.. واحد من أفضل الأفلام المغربية، حيث البطلة لا تتوقف عن الحركة والكلام، حتى تعديك، فتخرج وأنت تمشي مثلها، وتنظر إلى طنجة بعينيها، عينَي نسر مكسور الجناحين، لكنه لا يتوقف عن محاولة الطّيران.

> **نعيش واقعاً بائساً مع الوباء، والأسوأ أننا نحياه من دون ألوان السينما وبهجتها**

حياتنا سينما، لكنهم أغلقوا القاعات، وتركوا المقاهي والحمامات والنّوادي الرياضية التي لم تُغلق إلا في الفترة الأولى، مع أن القاعات آخر ما يمتلئ في بلداننا، بل هي مكان جميل للخلوة والاستراحة من ضجيج المدن. والآن، نعيش واقعاً بائساً مع الوباء، والأسوأ أننا نحياه من دون ألوان السينما وبهجتها التي نكتفي بما جادت به شاشاتنا المنزلية، لكن الفرق هائل بين مشاهدة فيلم في البيت ومشاهدته في القاعة السينمائية، مثل الفرق بين أن تعيش قصة وتراها في فيلم، أو مثل أن تطل على الحدث من نافذة وتشعر في نهايته كأنّك قفزت مرغماً من الشاشة إلى الواقع، أنت الذي عاش طوال حياته في الفيلم المُنتهي للتوّ.

(كاتبة مغربية)

عندما يقترب الحل في ليبيا ويبتعد

عبد الصمد بن شريف

يكاد يكون مسلسل الانهيارات السياسية والاقتصادية ثابتا بنيويا في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والمثير أن يتحول هذا المشهد إلى اختيار استراتيجي لدى الرؤساء والحكومات، فعوض التصدّي للأزمات واحتواء التوترات والانكباب على بلورة سياسات عمومية ناجعة واستباقية، ومخططات تنموية مدروسة، ومبنية على معطيات علمية، للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردّية التي بلغت درجة من الاستفحال والتفاقم غير المسبوق، نجد أنظمة انغمست في حالة من الفوضى والتسيب المؤسساتي، حيث فضلت الجلوس في مكان المتفرّج، غير مكترثةٍ بالتداعيات الخطيرة لهذا النوع من التدبير المزمن، المرتهن لمنطق الحساسيات والصراعات، وتصفية الحسابات الأيديولوجية والمذهبية والطائفية والمليشياوية، وتنازع المصالح الاقتصادية.

في مختلف المراحل التاريخية، عندما يتعلق الأمر بانتقال ديمقراطي، أو تحوّل في العمق، يطاول مختلف البنيات والمؤسسات والعلاقات والقيم، والأنساق الفكرية، والمنظومات الأيديولوجية، يكون هناك فاعلون متوافقون ومتفقون، على برنامج حد أدنى، يشمل كل المجالات والمستويات، بما يحفظ المشاريع والأهداف المنشودة من الإخفاق والتعثر، وبما يعزّز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وهذه عناصر ضرورية، تشكل الأساس الصلب، والعمود الفقري، في أي بناء ديمقراطي، تتطلع إليه الحراكات الشعبية، وتناضل من أجله الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية. ولكن هذه المعايير والقواعد المرجعية في أي عملية تغيير لم يتم تفعيلها، والعمل بها في دول عربية كثيرة شهدت هبّات شعبية واحتجاجات بأشكال وطرق مختلفة، ما أنتج وضعا مفكّكا وإيقاعا مرتبكا وخطاباتٍ متوترة ومتصارعة ومواقف متصادمة. وكان لافتا وصول دول بعينها إلى حافّة الانهيار الشامل، واختفاء المؤسسات المجسدة للشرعية والهيبة، والضامنة استمرار الخدمات الأساسية. ففي ليبيا التي تشكل حالة معقدة بكل المقاييس، بسبب المنحى الذي سارت فيه تطورات الأحداث، منذ إطاحة نظام العقيد الراحل معمر القذافي، اختفت الدولة، وتناسلت المجموعات المسلحة، وتعدّد المتدخلون والفاعلون الأجانب، واندلعت حروب طاحنة، وقسمت البلاد إلى شرق وغرب، وملل ونحل، واستيقظت واستعرت النعرات القبلية والعشائرية، وكأن المجتمع الليبي فقد طرًا ومطلقا عقله وضميره ومشاعره الوطنية.

عندما تحولت ليبيا إلى ساحة حرب مجنونة ومفتوحة على المجهول، وعلى أسوأ الاحتمالات، تدفقت من مناطق وجهات مختلفة أسلحة ثقيلة ومتنوعة، وعناصر متطرّفة، ومرتزقة لا يملكون من عقيدة وتعليمات سوى إتقان مهمة التدمير والقتل وبث الرعب وتفكيك المؤسسات وإجهاض فرص السلام والوئام الوطني. وعلى الرغم من مبادرات وحوارات ولقاءات في مناطق مختلفة من العالم، وعلى الرغم من الوساطات والجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، فإن فرقاء الأزمة الليبية وجدوا صعوباتٍ كبيرة في تقديم التنازلات الضرورية والممكنة لتأمين شروط مصالحة وطنية، تقطع مع التسيب والانفلاتات الأمنية والاختراقات الأجنبية. وتؤسّس للعدالة الانتقالية، المستندة إلى الصفح والتسامح وجبر الضرر المعنوي والمادي، بما يضمن عدم تكرار تجارب الماضي، المثقل بالحروب والانتقامات والمثخن بالجراح والآلام.

كان من الممكن جدا أن تتفق مكونات الأزمة الليبية على أرضية مشتركة منذ سنوات، لاحتواء الوضع المزمن، خصوصا وأن اتفاق الصخيرات (المغرب) الموقع سنة 2015 شكل وثيقة عملية لجمع الشمل وتوحيد الصفوف وتعبئة الجهود وتوجيهها صوب خدمة الاستقرار، عبر إعادة بناء المؤسسات وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، تشارك فيها شتى ألوان الطيف السياسي، وإنعاش الاقتصاد وتأمين إنتاج المنشآت النفطية، وإنشاء مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية واحدة، بعيدا عن الحساسيات والألوان السياسية والأيديولوجية، يعهد إليها حماية وحدة البلاد والدفاع عن الشرعية والمشروعية ودولة القانون التي يحكمها دستورٌ مستفتى بشأنه. ولكن تداخل خيوط الأزمة وامتداداتها الإقليمية والدولية، وتعدّد اللاعبين والفاعلين وصراع المواقع وتضارب المصالح وتحول ليبيا إلى ملاذ للتنظيمات الإرهابية والعصابات والمليشيات الموالية لهذه الجهة أو تلك، وانتشار الأسلحة بشكل صعب التحكم فيه، لكن هذا كله أجهض كل الأماني والأحلام والآمال، وبدا واضحا أن الصراع الحاد والقوي بين أطراف متنافسة، جعل فرقاء الأزمة في ليبيا رهائن في أيدي هذه القوى.

> **يصعب التكهن بمسار سليم ومستقيم للأزمة الليبية التي اختار فاعلون فيها التمترس في الجبهة المضادّة للسلام**

الآن، وبعد شهور من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بناء على اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في جنيف شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وبعد قطع خطوات مهمة على طريق إرساء دعائم المصالحة الوطنية، وإنهاء المواجهات العسكرية بين الفصائل المتناحرة، وخصوصا بين قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق السابقة التي كان يرأسها فائز السراج، يظهر أن ما تم إنجازه وتحقيقه بات مهدّدا ومرشحا للانهيار في أية لحظة. وهنا يمكن اعتبار قرار منع الحكومة الوطنية، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، من عقد اجتماع مجلس وزرائها للمرة الأولى في مدينة بنغازي التي تسيطر عليها قوات حفتر، خطوة مدمرة وقرارا خطيرا قد يفجر الأوضاع مجددا، ويعيد ليبيا إلى نقطة البداية. وبعد رفض استقبال طائرات حكومة الوحدة في مطار بنينا، اضطرت الأخيرة إلى تأجيل اجتماعها في بنغازي التي ما زال حفتر يعتبرها قلعته الحصينة ومجاله الحيوي الذي يتحكّم فيه كما يشاء. ويستبعد أي تنسيق أو ترتيب مع حكومة الوحدة، بل هناك مؤشّرات تدل على أن أنصار حفتر وقواعده تم حشدهم وتجييشهم للاحتجاج على زيارة الدبيبة الذي اتهم بتجاهل بنغازي، ثاني أكبر مدن ليبيا، وتفادي زيارتها، على الرغم من وجوده في وقت سابق في طبرق في المنطقة الشرقية. كما أن ملف المرشحين للمناصب القيادية في الوظائف السيادية، استنادا إلى ما انتهت إليه جلسات الحوار الليبية في مدينتي بوزنيقة وطنجة المغربيتين، لم يحسم بصورة نهائية، وما زال يثير حساسية بين مجلسي الدولة والنواب.

أمام هذه التحدّيات وغيرها، يصعب التكهن بمسار سليم ومستقيم للأزمة الليبية التي اختار فاعلون فيها التمترس في الجبهة المضادّة للسلام والأمن والاستقرار. وقد يشكل التقارب المصري – التركي، وما سينتهي إليه من توافقات وتفاهمات، خشبة النجاة لحكومة الوحدة الوطنية، وعاملا جوهريا للدفع بمسلسل المصالحة بين الفرقاء، وتنفيذ الأجندة المتعلقة بتنظيم الانتخابات، واستكمال بناء المؤسسات وإنعاش الاقتصاد وفرض سلطة الدولة وهيبتها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

تجمع لإحياء الذكرى العاشرة للثورة الليبية في ساحة الشهداء في 17 فبراير بطرابلس (Getty)

القدس أولاً وأخيراً

بشير البكر

القدس مفجّر كل الانتفاضات الفلسطينية في العقدين الأخيرين، وعقدة جميع مشاريع الحلول التي جرى طرحها منذ حرب عام 1967. وصار ثابتا أن المدينة المقدسة عصيةٌ على المخطّطات الإسرائيلية في الاستيطان والتهويد وسرقة الأراضي. ومنذ أعلن الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في نهاية 2017، القدس عاصمة لإسرائيل، انتقل الصراع على المدينة إلى مستوى جديد، تمثل في تكثيف إسرائيل حملات الاستيطان والتهويد. وشهد حي الشيخ جرّاح في البلدة القديمة حملاتٍ استيطانية واسعة، بغرض السيطرة عليه وتهجير سكانه الأصليين، وكان بمثابة الشرارة التي أشعلت الهبّة الأخيرة، بعد أن حاولت مجموعة صهيونية فرض قوانين على مرتادي الصلاة في المسجد الأقصى.

الهبّة التي تفجرت الأسبوع الماضي كانت قوية، واتّسمت بتنظيم عال، وتمثلت في جرأة مجموعات شبابية على القيام بعمليات تصدٍّ ومواجهاتٍ مباشرة مع المستوطنين وقوات الشرطة الإسرائيلية، وشهدت ليلة الخميس، في الثالث والعشرين من إبريل/نيسان الحالي، صداماتٍ عنيفةً، أسفرت عن وقوع حوالي مائة جريح بين الفلسطينيين و20 من الشرطة الإسرائيلية، وأدّى ذلك إلى إلغاء الحكومة الإسرائيلية قرار إغلاق باب العامود، ما يعني التراجع خطوة إلى الوراء. ويعود السبب إلى تصميم أهالي القدس على الوقوف في وجه المخطط الاستيطاني، واستشعار الحكومة الإسرائيلية أن الهبّة تتجه كي تتطور إلى انتفاضة شاملة، تمتد حتى الداخل الفلسطيني. وبدأت قوى سياسية بتنظيم نفسها بصورة ملموسة، ووصلت مجموعات للصلاة في الأقصى، والمشاركة في الحراك ضد مخطط الاستيطان والتهويد. وعلى صلة بهبّة القدس، أجّل رئيس الأركان الإسرائيلي، أفيف كوخافي، زيارة إلى واشنطن كانت مقرّرة لمناقشة مشروع الاتفاق النووي الجديد مع إيران، والذي توليه تل أبيب اهتماما كبيرا. ونظرا إلى تطور الموقف في القدس، وتحريك جبهة غزة، تأجلت الزيارة. وترافق ذلك مع وضع صعب يعيشه بنيامين نتنياهو الذي يواجه استعصاءً فعليا يقف في طريقه إلى تشكيل حكومة جديدة، ومع اقتراب مهلة التكليف الحكومي من نهايتها يكبر احتمال الذهاب نحو الانتخابات التشريعية الخامسة في غضون عامين. وتعكس أجواء القلق داخل الحكومة الإسرائيلية إدراكها أن هبّة القدس مرشّحة لإعادة طرح ملف المدينة في توقيتٍ حسّاس، وهو موسم الانتخابات الفلسطينية، الرئاسية والتشريعية، وما زاد الموقف تعقيدا أن إسرائيل وضعت فيتو على مشاركة القدس في الانتخابات، وهي تفضّل عدم مواجهة هذه التجربة التي لن تكون في صالحها في جميع الأحوال، لاسيما وأنها لمست، في الآونة الأخيرة، أن هناك أجواء في القدس وخارجها، تؤشّر إلى عزيمة على إجراء الانتخابات، وتحويلها إلى معركة مع الاحتلال من حول عروبة القدس، وإسقاط مشاريع الاستيطان والتهويد. ومن الواضح أن هذه المسألة مرهونة بحسابات السلطة الفلسطينية تجاه هذا الاستحقاق الذي يتعارض مع مصالحها، بعد أن تشكّلت جبهة معارضة قوية بقيادة الأسير مروان البرغوثي، تهدّد بقلب الطاولة وطي صفحة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ومن هنا جاء التفكير في تأجيل الانتخابات. وتأتي هبّة القدس في ظروف عربية مختلفة في ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية، ويتمثل ذلك في التحالف الذي أقامته أبوظبي مع إسرائيل، وما تلاه من خطوات تطبيعٍ مع كل من البحرين والسودان والمغرب. وساد الظن أن محاولة التفاف أبوظبي علىَ فلسطين والعالم العربي سينقل المسألة الفلسطينية إلى مستوى جديد من التراجع، ولكن هبّة القدس تقدّم درسا مختلفا مفاده بأن ميزان القوى الفعلي يصنعه الفلسطيني الذي يقيم على أرضه. وهذه قاعدة الصراع الأساسية منذ عام 1948، والتي تحاول إسرائيل تجاوزها وخلق واقع يساعدها في محو فلسطين. وأن يكون عنوان الهبّة الأخيرة هو هوية القدس، فهذا يعني أن الملف سوف يظل مفتوحا طالما أن هناك فلسطينيا ثابتا على أرضه وحقه الذي لا يستطيع أحد إسقاطه مهما بلغ من القوة.

المبشِّرون بالجحيم

جمانة فرحات

لم يجد رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، الجنرال مارك ميلي، الأربعاء الماضي، حرجاً في القول إنه «من المستحيل التنبؤ بمستقبل أفغانستان» بعد انسحاب القوات الأميركية وباقي قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بل تحدّث صراحة عن أن الخيارات المحتملة قد تتراوح بين «السيئة للغاية والأقل سوءاً».

بعد 20 عاماً على غزو أفغانستان، وإطاحة حكم حركة طالبان، تخبرنا القيادة العسكرية الأميركية، وهي على أعتاب مغادرة البلاد، أنه «في أسوأ الحالات، ستنهار الحكومة الأفغانية والجيش الأفغاني، وتقع حرب أهلية وكارثة إنسانية مصاحبة لها، مع عودة محتملة (لتنظيم) القاعدة». أما «سقوط كابول» فليس حتمياً لكنه ممكن.

بهذه الخلاصات الواضحة، تبشّرنا أميركا بالجحيم الذي لا يُستبعد أنه ينتظر أفغانستان، بعدما حسمت واشنطن خيارها بشأن الانسحاب منذ ولاية دونالد ترامب، وهو ما التزم به الرئيس جو بايدن أيضاً، وإن بعد أشهر من الموعد المتفق عليه في الاتفاق الموقع مع «طالبان»، فبدلاً من تحقق ذلك قبل 1 مايو/ أيار سينتهي بحلول 11 سبتمبر/ أيلول المقبل، تاريخ الهجمات التي نفذّت ضد أميركا، وكانت السبب في احتلال أفغانستان. تخرج أميركا من أفغانستان، وهي قد ضمنت، على الأقل نظرياً أو لفترة، ما تريده بعد الاتفاق لجهة منع أي «مجموعة أو فرد» من استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها.

لكن ماذا تحقق للأفغان أنفسهم؟ لا تزال المفاوضات الأفغانية تدور في حلقةٍ مفرغةٍ منذ أشهر ولا تقدم يذكر. عملياً، لا تزال في مراحلها الأولى تناقش الأساسيات. تفاوض «طالبان» من موقع قوة. عسكرياً هي تسيطر على ما لا يقل عن 50% من المناطق الأفغانية، وإنْ كانت هيمنتها تتركز في الجبال والأرياف حالياً، فليس هناك ما يضمن أن لا تتوسع باتجاه المدن الرئيسية. وسيكون من السذاجة الاعتقاد أن الحركة لم تخطط لذلك بعد، وتنتظر اكتمال انسحاب القوات الأجنبية. أما سياسياً، فهي خاضت المحادثات مع الولايات المتحدة موحّدة، ونجحت في إبرام اتفاق معها يرضي مخططاتها.

على المقلب الآخر، تتعدّد القوى السياسية الأفغانية ورؤيتها للمرحلة المقبلة. في الأصل، بالكاد تستطيع أقطاب الحكم الحفاظ على تماسكها في ظل خلافاتها، وتحيّن كل طرف منها الفرصة للانقضاض على الآخر.

أما عسكرياً، فالسؤال الأهم المطروح اليوم هل ستصمد المؤسسات الأمنية الأفغانية؟ ولعل إعادة اقتباس إجابة ميلي، ومفادها أنه «لا يمكن التنبؤ» هي الأنسب. والتفكير في ما قد يجري يقود أولاً إلى التساؤل عما إذا كانت التدريبات والتجهيزات العسكرية التي قدّمت للقوات الأفغانية ستؤتي أُكلها. لكن حتى هذا موضع تشكيك، خصوصاً أن الأميركيين أنفسهم غير واثقين بما اقترفته أيديهم عقدين كاملين. وفي السياق، قد يكون من المفيد العودة إلى «وثائق أفغانستان» التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست الأميركية أواخر عام 2019 بعنوان «أوراق أفغانستان .. تاريخ سرّي للحرب»، والتي ذكرت فيها أن ما يدّعيه المسؤولون الأميركيون من عسكريين أو سياسيين عن التقدّم في مواجهة «طالبان» وتعزيز الحكومة الأفغانية غير صحيح، معتمدة على مستندات هيئة التفتيش العامة لإعادة إعمار أفغانستان «سيغار». وهي الهيئة نفسها التي خلصت، قبل نحو شهرين، إلى وجود هدر غير مسبوق في الأموال التي أنفقت على مشاريع في أفغانستان.

تقود هذه الصورة القاتمة إلى استنتاج آخر وهو أن معظم الافتراضات بشأن ما ينتظر القوات الأفغانية لا تبشّر بالخير. القوات التي ستتضاعف مهماتها خلال الأشهر المقبلة في مواجهة «طالبان»، و«داعش»، وحتى تجارة المخدّرات، لا يزال عديدها غير معروف، فعلى الرغم من تقديره بـ300 ألف، إلا أنه رقم وهمي، ولا يستطيع أحد تقديم رقم حقيقي موثوق في ظل وجود «عسكريين فضائيين»، أي على الورق فقط، لنهب رواتبهم.

«إبادة الأرمن»... الانتقائية الأخلاقية والتاريخية

أسامة أبو ارشيد

في ردّه على إعلان الرئيس الأميركي، جو بايدن، الأسبوع الماضي، اعتراف بلاده بـ«الإبادة الجماعية للأرمن في العهد العثماني»، نصح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الولايات المتحدة بـ«النظر في المرآة». ولهذا التعبير مغزاه العميق، تماماً كما كان لقطع بايدن مع أكثر من سبعين عاماً من المقاربة الأميركية للمسألة التي كانت تتجنب لفظة «الإبادة» مغزاها العميق أيضاً. وليس خافياً أن منحنى العلاقات الأميركية - التركية، بل الغربية - التركية، آخذ في التدهور بشكل كبير منذ عقد.

لا يسعى هذا المقال إلى البحث في حقيقة ما يوصف بـ«إبادة الأرمن» عام 1915، فهذا موضوع شائك، وفيه روايات كثيرة وزوايا نظر أكثر، ولكل طرف سرديته وسياقاتها (تطرح تركيا فتح الأرشيف العثماني أمام المؤرّخين لإجراء تحقيق مهني وشفاف، لكن أرمينيا ترفض ذلك)، كذلك فإن السياسة ومحاولة الابتزاز في الموضوع حاضِرتان بوضوح. أيضاً، لا يهدف المقال إلى محاولة تلمس خلفيات التوتر الأميركي – التركي وآفاقه، فلهذا مكان آخر. لكن، ما لا ينبغي المرور عليه من دون اكتراث، تلك الانتقائية الإنسانية والأخلاقية والتاريخية التي يمارسها الغرب الكولونيالي، ويوظفها سيفاً مُصلتاً على رقاب غيره، فيما يمنح نفسه صكوك الغفران. وكما قال أردوغان، الولايات المتحدة، وغيرها من دول الغرب الكولونيالي بحاجة إلى «النظر في المرآة»، ذلك أن رؤية الجذع في أعينهم أولى من رؤية القذى في أعين الآخرين.

بعد التحاق واشنطن بركب القائلين بـ«إبادة الأرمن»، يكون عدد الدول التي تعترف بذلك، ثلاثين دولة، منها دولتان عربيتان. وإذا كان من المفهوم اعتراف لبنان بها عام 2000، إذا ما أخذنا بالاعتبار التوازنات الطائفية التي تتحكّم به، فإن المفارقة السوريالية تتمثل باعتراف سورية بـ«إبادة الأرمن» العام الماضي. بمعنى أن نظام الجزار، مجرم الحرب، بشار الأسد، استطاع أن يتوثق من تاريخ تجاوز عمره المائة عام، في الوقت الذي «يعجز» فيه عن توثيق جرائم الإبادة الحية التي ترتكبها قواته الرسمية، بدعم روسي إيراني، والمليشيات المرتبطة به والمساندة له، على أرض سورية اليوم ضد شعبها نفسه! على أي حال، المفارقات السوريالية لا تتوقف عند حدود أنظمةٍ مستبدّة قمعيةٍ ومتوحشة، بل تجدها عند دولٍ تقدّم نفسها منارة الإنسانية والحريات والديمقراطية عالمياً. من هنا، كانت نصيحة أردوغان: «انظروا في المرآة».

بداية، لا بد من التأكيد أن أي جريمة، إذا ثبتت، بحق أي مجموعةٍ بشريةٍ بسبب دينهم أو إثنيتهم أو عرقهم أو لونهم، هي جريمة ضد الإنسانية، بغضّ النظر عن هوية المجرم وهوية الضحية. المشكلة تكون عندما يسعى بعضهم إلى فرض ازدواجية في المعايير، ولنبدأ بالولايات المتحدة، آخر القائلين بـ«إبادة الأرمن» عام 1915.

في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، «اكتشف» الرحالة الإيطالي، كريستوفر كولومبوس، القارّتين الأميركيتين، الشمالية والجنوبية، كما نعرفهما اليوم. كان كولومبوس مبعوثاً لإسبانيا لاستكشاف «العالم الجديد». المشكلة أن هذا الجزء من العالم لم يكن «جديداً»، والحقيقة أنها لم تكن «اكتشافاً»، إذ كان هناك ملايين البشر يعيشون في هاتين القارّتين عندما وصل إليهما كولومبوس، وترجّح الدراسات الإنثروبولوجية أن السكان الأصليين جاؤوا من قارّة آسيا قبل أكثر من 15000 عام. ولكنها المركزية البيضاء الأوروبية العنصرية التي تقوم على تعظيم «الأنا»، ونفي «الآخر» وإلغائه، وبالتالي تحديد نقطة بدء التاريخ من عندها.

لم تقف الأمور عند هذا الحد، بل إن دراسات تاريخية، يعتدّ بها، تؤكّد أن عدد من أبيدوا من السكان الأصليين في الأميركيتين يتجاوز 20 مليون إنسان (95% من نسبة السكان حينها)، سواء قتلاً، أو بالأمراض المعدية التي جلبها الغزاة الأوروبيون، ولم يكن لدى أهل الأرض مناعة ضدها. ومع ذلك، فإنه لا الولايات المتحدة سليلة ذلك الغزو، ولا الأوروبيون الذين غزوا الأميركيتين واستوطنوهما وارتكبوا فيهما الإبادات البشرية، اعترفوا إلى اليوم بها، أو اعتذروا عنها. مباشرة بعد اعتراف بايدن بـ«إبادة الأرمن»، انطلقت حملة في الولايات المتحدة تدعوه إلى امتلاك الشجاعة نفسها، والاعتراف بإبادة «السكان الأصليين» في الأميركيتين، الذين صوّرتهم هوليوود على أنهم نوع متوحش من البشر في مقابل الأوروبي «الخيِّر». وبالمناسبة، حتى الإحالة إلى السكان الأصليين كـ«هنود حمر»، أو على أنهم «الأميركيون الأصليون» أمر يدخل في سياق الإبادة الحضارية، فهم لم يكونوا هنوداً، وكان لقبائلهم أسماؤها، وهم ليسوا أميركيين، فلم يكن هذا الجزء من الكرة الأرضية يوصف بالأميركيتين عندما وصل الأوروبيون إليهما.

لا أريد الاستطراد في جرائم أميركية أخرى ترقى إلى تعريف «الإبادة» كما جرى في حصار العراق (1990 - 2003)، الذي أدى إلى قتل أكثر من مليون ونصف مليون مدني عراقي، وهو العدد نفسه، تقريباً، الذين يقول الأرمن إن العثمانيين قتلوه منهم. وبناءً على ذلك، استحقوا تهمة ممارسة «الإبادة»! أما ضحايا العراق، فهم كما ضحايا جرائم تجارة «العبيد»، وضحايا مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، اللتين قصفتهما الولايات المتحدة بقنبلتين ذريتين عام 1945، وكذلك ضحايا فيتنام والكوريتين، فكل هؤلاء لا بواكي لهم.

لنأخذ دولة ثانية تعترف بـ«إبادة الأرمن»، وتوظفها مخلباً تنهش به تركيا عند أي خلاف. فرنسا. كانت من أكثر الدول دموية وإجراماً في تاريخها الكولونيالي، وما زالت. وهي دولة إلغائية إقصائية للآخر، مهما زعمت العلمانية وادعت الديمقراطية. جرائمها في أفريقيا، من السنغال وساحل العاج وبنين ومدغشقر، إلى الجزائر وتونس والمغرب إلخ، سقط فيها ملايين القتلى، دع عنك مصر وبعض بلاد الشام. وهي متهمة رسمياً بالتورّط في جرائم الإبادة في رواندا عام 1994 التي قُتل فيها 800 ألف شخص. وجرائمها في الأميركيتين، كما في هاييتي، وفي آسيا، كما في فيتنام، وفي أوروبا في الحربين العالميتين، وقبلهما كثير، شاهد على ذلك. بل إن جرائمها بحق بعض مواطنيها شاهد آخر على تلك الوحشية، كما في مذابح البروتستانت في القرن السادس عشر. هذا بلد كان من أقسى وأبشع من تاجر بـ«العبيد»، وانتهك حقوقهم الآدمية. وهي بلد ما زال يمارس عدوانه في غير مكان، كما في مالي. لم تتورّع عن ارتكاب جرائم الإبادة البشرية والثقافية. وهي دولة متشنجة عنصرية في التعامل مع الأقليات، وتختزن كراهية بشعة للإسلام.

> بعد التحاق واشنطن بركب القائلين بـ«إبادة الأرمن»، يكون عدد الدول التي تعترف بذلك، ثلاثين دولة، منها دولتان عربيتان.

> جرائم فرنسا في أفريقيا، من السنغال وساحل العاج وبنين ومدغشقر، إلى الجزائر وتونس والمغرب، إلخ، سقط فيها ملايين القتلى

> ليس خافياً أن منحنى العلاقات الأميركية - التركية، بل الغربية - التركية، آخذ في التدهور بشكل كبير منذ عقد

لنأخذ دولة ثالثة مارست الإبادة بأبشع صورها، ولم تعتذر عنها، ومع ذلك تُعَيِّرُ تركيا وتطالبها بإبداء الشجاعة والاعتراف بـ«إبادة الأرمن». بلجيكا. في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر احتلت الكونغو، وبدل أن يقوم الملك، ليوبولد الثاني، بـ«تطوير» ذلك البلد، كما وعد، فإنه نهب خيراته، واستعبد شعبه، وباعهم في أسواق «العبيد». وفوق هذا وذاك، أبادت بلجيكا عشرة ملايين كونغولي، وهو ما كان يعادل ثلث سكان البلاد حينها. الأمر ذاته يمكن أن يقال عن جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها روسيا (من الدول التي تعترف بـ«إبادة الأرمن»)، سواء زمن الاتحاد السوفييتي، كالتطهير العرقي في شبه جزيرة القرم لمئات الآلاف من المسلمين، عام 1944، أو ما ارتكبته من جرائم في أفغانستان على مدى عقد، منذ غزتها أواخر سبعينيات القرن الماضي، أو ما ترتكبه قواتها في سورية اليوم. وينطبق الأمر ذاته على ألمانيا، وهولندا، وإيطاليا، إلخ.

في البيان الذي اعترف فيه بايدن بـ«الإبادة الجماعية للأرمن في العهد العثماني»، قال: إن تَذَكّرَ ما «تعرّض له الأرمن هدفه ضمان عدم تكرار ما جرى، وليس توجيه اللوم». تُرى، هل ينسحب ذلك على قطاع غزة الذي يرزح، منذ عقد ونيف، أكثر من مليونين من سكانه (أكثر من عدد من يُتَّهَمُ العثمانيون بإبادتهم من الأرمن) تحت حصار وحشي مجرم، من إسرائيل والنظام المصري، بدعم وتحريض أميركي مباشر؟ أم إنها الانتقائية، مرة أخرى، في الإنسانية والمعايير الأخلاقية؟ حياة الإنسان مقدّسة، كائناً من كان، وهي لا تسلب منه إلا بحقها، ولا يجوز أبداً البحث عن مسوّغات لأي جرائم إبادة بحق أي مجموعة سكانية، كذلك لا يجوز أبداً انتهاك حرمة أرواح ضحايا أي جريمةٍ ضد الإنسانية عبر توظيفها سياسياً، كما جرى في توظيف كارثة «الهولوكوست» لنكب الشعب الفلسطيني، وما يجري الآن في تحويل مأساة الأرمن مخلباً لنهش تركيا بسبب خياراتها السياسية المتباعدة مع الغرب.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

الانفصاليون و تهديد الوحدة الوطنية في الجزائر

خليل بن الدين

أعادت حادثة الاعتداء على رجال الشرطة في مدينة تيزي وزو في منطقة القبائل في الجزائر، يوم 20 إبريل/ نيسان الجاري، في مسيرة إحياء الذكرى 41 لما سمي الربيع الأمازيغي، حركة انفصال منطقة القبائل (ماك) إلى واجهة الأحداث. وهي تأسست في العام 2002 برئاسة الناشط السابق في الحركة الثقافية الأمازيغية فرحات مهني. وبدأت بالدعوة إلى إقامة حكم ذاتي في المنطقة، قبل أن تتطوّر إلى مطلب انفصال تام عن الجزائر. شكّلت الحركة في باريس حكومة العام 2010، لا تعترف بها وتساندها سوى إسرائيل، التي تقوم بتمويل الحركة، وتحرص على إبراز نشاطاتها ودعمها، وترتبط بعلاقات وثيقة معها. أما فرنسا، وإنْ كانت لا تعترف بالحركة رسميا، إلا أنها تغضّ الطرف عن نشاطاتها فوق التراب الفرنسي، وعن خطابها الانفصالي التحريضي، والذي يجد رواجا في الأوساط اليمينية المتطرّفة. وسعت «ماك»، بكل ما تملك من أدوات، إلى التحريض على الجزائر في المحافل الدولية، مستغلة الهوية الأمازيغية مبرّرا لوجودها، ونقلها من مطلب ثقافي هوياتي إلى تيار عرقي متطرّف، يسعى إلى تفتيت الجزائر وتقسيمها.

سريعا جاء الرد من أكبر الأحزاب الأمازيغية وأقواها في منطقة القبائل، جبهة القوى الاشتراكية، والذي أسسه المرحوم الحسين آيت أحمد، وهو من قادة ثورة التحرير الجزائرية، حيث قال أمينها العام يوسف أوشيش إن حزبه «لن يقف مكتوف اليدين تجاه من يسعى إلى تفتيت هذه الأرض المقدسة تحت أي مسمى كان، كما لن يقف موقف المتفرّج تجاه مثيري النزاعات، والمتلاعبين بالحساسيات، والمتّخذين منها سجلا تجاريا لأغراض انتخابية أو لأغراض شخصية ضيقة».

أثارت الأحداث التي شهدتها تيزي وزو ردود فعل شعبية وسياسية تنديدا باعتداء عناصر ينتمون لحركة «ماك» الانفصالية على قوات الأمن خلال مظاهرات لتخليد ذكرى الربيع الأمازيغي. هل يكفي التنديد في مثل هذه المواقف، أم أن الأمر بحاجة إلى وقفة جادّة من السلطة تجاه مثل هؤلاء الذين يعبثون بمصير الأمة والدولة، خصوصا بعدما أصدرت وزارة الدفاع بيانا تقول فيه إنها اكتشفت «خلية من المنتسبين للحركة الانفصالية (ماك) متورّطين في التخطيط لتنفيذ تفجيرات وأعمال إجرامية وسط مسيرات وتجمعات شعبية بعدة مناطق من الوطن»، وأنها حجزت أسلحة حربية ومتفجرات كانت بحوزتها.

يتذكر الجزائريون بأسى شديد خضوع نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى مطالب تعجيزية في العام 2002، لم تكن لتحدث، لولا فشل النظام في إدارة أزمة منطقة القبائل. سحب بوتفليقة يومها، لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وحدات الدرك الوطني، وهي وحداتٌ تابعة للجيش الجزائري من منطقة تيزي وزو، في قرار غير دستوري أصاب هيبة الدولة في مقتل، قبل إنه كان محاولةً لتخفيف حدّة أعمال العنف في تلك المنطقة التي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى. وقد أخرج القرار منطقة جزائرية من سيادة الدولة، وتركها ساعتها فريسةً لدعاة الانفصال يعبثون بها كيفما يشاؤون، بالتغرير والترهيب لقطاعات واسعة من الشباب الجزائري، المغلوب على أمرهم، بوطأة البطالة وأزمة الإسكان، ونقص التنمية وعدم الاهتمام. من يومها، تجرّأ دعاة الانفصال على رفع صوتهم، وانتهزت أحزاب أمازيغية أخرى الموقف للضغط على السلطة لتحقيق مآرب شخصية أو حزبية ضيقة.

لا يستدعي الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلاد فلسفة كثيرة، وتنظيرا لا طائل منهما، فمن الضروري التمايز الصريح بين مناضلي الأمازيغية في بُعدها الثقافي اللغوي، الذين أصبحت بفضلهم الأمازيغية لغة وطنية دستورية، والانفصاليّين الذين يُشكلون خطرًا على الدولة باعتبارها كيانا وطنيا. وعلى السلطات أن تستعمل كل أوراقها القانونية المشروعة، وكل هيبتها الدستورية، للحفاظ على مكوّنات الأمة ووحدتها، وأن تعمل على عدم ترك كرة الثلج تتدحرج إلى هاوية سحيقة من تقسيم الوطن الذي سالت من أجل وحدته دماء الشهداء الأبرار.

معروف أن التنوع الثقافي والتعدد اللغوي الذي تحظى به الجزائر لا يقتصر على منطقة القبائل، بل يمتد إلى ربوع البلاد كلها، من أقصاها إلى أقصاها، من الشاوية والطوارق، والشلح، والقصور وشناوة، وبني سنوس وغيرها، وهو يشكل عامل قوة واستنهاض للشخصية الجزائرية، ولا يجب أن يبقى حبيس منطقة بعينها، أو فصيل سياسي بذاته. كما أنّ على السلطات العليا في البلاد إعادة التفكير في منهجية الاحتواء السياسي لمنطقة القبائل، فلا يمكن، وتحت أي ذرائع أو مبرّرات، بقاء هذه المنطقة خارج نطاق الاهتمام السياسي للدولة، ذلك أن تكرار فعل مقاطعة الانتخابات في منطقة القبائل، ووقوف السلطة موقف اللامبالاة منه، وكأنه أمر عادي، يُعدّ أمرا خطيرا على وحدة البلاد وانسجامها. فتغييب منطقة القبائل من دون سائر مناطق البلاد عن الانتخابات يُعدّ، في العرف السياسي، عصيانا مدنيا خطيرا على وحدة الدولة وانسجامها. صحيحٌ أن الانتخابات في الجزائر لم ترتق بعد إلى الشفافية والنزاهة المطلوبتين، وهو ما كان سببا في إعلان حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مقاطعة مواعيد انتخابية كثيرة، ومنها الانتخابات النيابية في 12 يونيو/ حزيران المقبل، غير أن فعل المقاطعة عند بعض المتطرّفين كان وسيلة لاستعمال العنف اللفظي والجسدي، من أجل منع سكان منطقة القبائل الآخرين، غير المقاطعين للانتخابات، من الاقتراع، وهو فعلٌ مدانٌ في كل الشرائع القانونية، لأن العمل السياسي، فرديا كان أو جماعيا، يأتي بالإقناع وحرية الاختيار، وليس بالابتزاز، أو المنع بالقوة.

على السلطة أن تعرف أن سكان منطقة القبائل ليسوا كلهم من فصيل سياسي واحد، أو من اتجاه مطلبي واحد. وعليها عدم ترك المنطقة فريسة لضغط فصيل سياسي يتلاعب بسكانها ويرهنهم لمزايداته السياسية. ولا يحتاج سكان منطقة القبائل إلى دليل على وطنيتهم وإخلاصهم لبلادهم، فلقد امتزجت دماؤهم بدماء إخوانهم من المناطق الأخرى لتحرير الجزائر من الاستعمار، وفي تعزيز هوية الجزائر المسلمة العربية والأمازيغية. حاول بعض الانفصاليين استفزاز مشاعر الصائمين في تيزي وزو بالأكل في نهار رمضان وشرب الخمر، جهارا نهارا. لو بقي الأمر في إطاره الشخصي لهان، ولما أثار الفضول، والاستياء، ولكنه كان عملا استفزازيا، ذا بُعد سياسي وبشكل جماعي، كانت مسرحه ساحة الزيتونة في المدينة. جاء الرد من القبائل الأحرار، بإفطار جماعي وأداء لصلاة المغرب جماعة في المكان نفسه، الذي استُفزّت فيه مشاعرهم الدينية والوطنية قبل يوم.

> التنوع الثقافي والتعدد اللغوي الذي تحظى به الجزائر لا يقتصر على منطقة القبائل، بل يمتد إلى ربوع البلاد كلها

> الحوار الوطني ضروري لإسهام كل قوى التغيير في التنمية الوطنية، وفي الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلاد

> تأسست حركة انفصال منطقة القبائل كياناً متشدّداً، دعا إلى حمل السلاح، وهدّد الوحدة الوطنية

معالجة الأمر في منطقة القبائل لا يأتي بتجاهلها سياسيا، وتركها غنيمة للانفصاليين وذوي النيات السياسية المُبَيَّتة. معالجة الأمر في الجزائر برمتها لا يأتي بالهروب إلى الأمام. لا يتم تدارك الوضع إلا بقراءة متأنية، وسن منهجية جديدة لتحقيق مطالب الحراك الوطني الذي يصدح في شوارع الجزائر منذ 2019 بشعاراتٍ يمكن تكييفها بما يخدم مصالح الوطن، بعيدا عن شوفينية السلطة وتعنتها، وبعيدا أيضا عن بعض المطالب التعجيزية التي يرفعها بعض الناشطين في الحراك، فالحوار الوطني ضروري لإسهام كل قوى التغيير في التنمية الوطنية، وفي الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلاد.

تأسست حركة انفصال منطقة القبائل كيانا انفصاليا وتقسيميا متشدّدا، دعا إلى حمل السلاح، وهدّد الوحدة الوطنية والترابية للجزائر. حاول بعضهم تبرير وجوده والتعامل معه بمنطق نقاش الأفكار، والرأي والرأي الآخر، وهو ما يعتبر خيانة بواح. ذلك أن التسامح والتساهل مع مثل هذه الأعمال يفتح الباب لمزيد من الانحرافات، ويشجّع من تقف وراءهم أيادي الاستعمار القديم وإسرائيل، لمزيد من ضخ الوهن في جسد الوطن الواحد، بل ويفتح ذلك الأمر الباب على مصراعيه، للشقاق وللصراعات الإثنية والعرقية في المنطقة المغاربية كلها.

(كاتب وإعلامي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads